

A

الأمم المتحدة

Distr.  
GENERAL

## الجمعية العامة



A/44/746/Add.10  
18 December 1989

ARABIC  
ORIGINAL : SPANISH

الدورة الرابعة والأربعون

اللجنة الثانية

البند ٨٢ (ي) من جدول الأعمال

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي : الحماية  
البيئية للمناطق الخارجة عن الحدود الإقليمية  
لمنفعة الأجيال الحالية والمقبلة

تقرير اللجنة الثانية (الجزء الحادي عشر)\*

المقررة : السيدة مارتا دوينياس دي ويست (اكوادور)

### أولا - مقدمة

١ - عقدت اللجنة الثانية مناقشة فنية عن البند ٨٢ (انظر الفقرة ٢ من الوثيقة A/44/746). ونظر في الإجراء المتعين اتخاذه بشأن البند الفرعي (ي) في الجلستين ٤٠ و ٥١ المعقودتين في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر و ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩. ويورد سرد لوقائع نظر اللجنة في هذا البند، في المحضرين الموجزين المتمثلين بالموضوع (A/C.2/44/SR.40 و SR.50).

### ثانيا - النظر في المقترحات

مشروع القرار A/C.2/44/L.41

٢ - في الجلسة ٤٠ المعقودة في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم ممثل مالطة بالنيابة عن باراغواي وتوغو وفانواتو ومالطة ومالي والمغرب وملديف مشروع قرار

\* سيصدر تقرير اللجنة عن هذا البند في ١٢ جزءا (انظر أيضا A/44/746

و Add.1-9 و Add.11).

(A/C.2/44/L.41) بعنوان "الحماية البيئية للمناطق الخارجة عن الحدود الاقليمية لمنفعة الاجيال الحالية والمقبلة" نص على ما يلي :

"إن الجمعية العامة ،

"إذ تلاحظ المبادرة التي اتخذتها حكومة مالطة باقتراحها البند المعنون : "الحماية البيئية للمناطق الخارجة عن الحدود الاقليمية لمنفعة الاجيال الحالية والمقبلة" ، لكي تنظر الجمعية العامة فيه ،

"وإذ تشير الى قراراتها ١٨٦/٤٢ المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ و ٥٣/٤٢ المؤرخ في ٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ و ١٩٦/٤٢ المؤرخ في ٣٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، والقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة للبيئة والمتعلقة بحماية البيئة ،

"واقترنا منها بأن التدابير الفعالة اللازمة للحماية الشاملة للبيئة العالمية يجب بالضرورة أيضا أن تشمل الحماية البيئية للمناطق الخارجة عن الحدود الاقليمية وللمناطق التي تتجاوز حدود الولاية الوطنية ،

"وإدراكا منها بأن الانظمة القانونية القائمة تسود بعض المناطق التي تتجاوز حدود الولاية الوطنية ، مثل المحيطات والغضاء الخارجي وأجزاء من الغلاف الجوي ،

"وإذ يساورها القلق لأن المساحات أو المناطق الشاسعة التي تتجاوز حدود الولاية الوطنية لا تقع داخل نطاق الانظمة القانونية القائمة التي تحكم الانشطة في بعض هذه المناطق ،

"وإذ يساورها القلق أيضا لان البيئة في هذه المناطق الخارجة عن الحدود الاقليمية التي تحكمها الانظمة القانونية القائمة قد لا تلقى الحماية الوافية ،

"واقترنا منها بأن قيام تفاهم أفضل في العلاقة بين المناطق الواقعة في إطار ولاية الدول ورقابتها ، وبين المناطق الخارجة عن الحدود

الاقليمية ، مثل المحيطات والغضاء الخارجي وبعض أجزاء من الغلاف الجوي ، مع مراعاة الترابط بين هذه المناطق ، قد يساعد المجتمع الدولي على اعتماد تدابير منسقة وشاملة لحماية البيئة العالمية ،

١١ - تعتبر أن التدهور البيئي للمناطق التي تتجاوز الولاية الوطنية أمر من الاهتمام المشترك للبشرية ؛

٣٢ - تقرر أنه ، نظرا لحجم وتعقد مسألة الحماية البيئية للمناطق الخارجة عن الحدود الاقليمية ، من الضروري ، كخطوة أولى القيام بدراسة ، وتحليل متعمقين لتمكين المجتمع الدولي من النظر في اتخاذ اجراءات ملائمة في إطار عالمي شامل للحماية البيئية ؛

٣٣ - تطلب الى الامين العام أن يتولى ، بمساعدة المدير التنفيذي لبرنامج الامم المتحدة للبيئة وبعد التشاور مع الرؤساء التنفيذيين للمنظمة البحرية الدولية وغيرها من وكالات الامم المتحدة وهيئاتها ذات الصلة ، إنشاء فريق من الشخصيات البارزة للاضطلاع بدراسة تركز على الحالة الراهنة للبيئة في مساحات ومناطق تتجاوز الولاية الوطنية ، كي يُحدد في أي مجال من المحتمل أن يتسنى تعزيز الانظمة القائمة التي تحكم المناطق الخارجة عن نطاق الولاية الوطنية ، والتنسيق بينها بمزيد من الفعالية ، بغية توسيع نطاق الحماية البيئية الشاملة لمنفعة الاجيال الحالية والمقبلة ؛ وينبغي ، لدى إنشاء فريق الشخصيات البارزة ، إيلاء الاهتمام الواجب بأن يتسم التمثيل في هذا الفريق بالتوازن والإنصاف ؛

٤٤ - تناشد جميع الحكومات وهيئات الامم المتحدة ووكالاتها ذات الصلة والمنظمات غير الحكومية ، تقديم المساعدة لفريق الشخصيات البارزة ودعمه في التحضير للدراسة المذكورة أعلاه ؛

٥٥ - تطلب أيضا الى الامين العام أن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والأربعين تقريرا عن التقدم المحرز في التحضير لهذه الدراسة على يد فريق الشخصيات البارزة ؛

٦٦ - تقرر إدراج هذا البند في جدول الاعمال المؤقت لدورتها الخامسة والأربعين ."

٣ - وفي الجلسة (٥) المعقودة في ١٧ كانون الأول/ديسمبر أدلى نائب رئيس اللجنة السيد دافيد بيتون (نيوزيلندا) ببيان أبلغ فيه اللجنة بنتائج المشاورات غير الرسمية التي أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/44/L.41 وذكر أن مقدميه اتفقوا على عدم الإلحاح على اتخاذ إجراء بشأن مشروع القرار في الوقت الحاضر .

٤ - ونتيجة لذلك وافقت اللجنة على عدم اتخاذ إجراء بشأن مشروع القرار A/C.2/44/L.41 في الوقت الحاضر .

-----